

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة

في

اللجنة الثانية

في اطار بند رقم 64: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في

الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

والمسكان العرب في الجولان السوري المحتل

على مواردهم الطبيعية.

يلقيه

السكرتير ثاني/ حسين سليمان الابراهيم

مقر الأمم المتحدة

الاربعاء - 24 أكتوبر 2018

السيد الرئيس،،،

يطيب لي بدايةً أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيانات التي القيت من قبل كل من ممثل وفد جمهورية مصر بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين، وممثل وفد سلطنة عمان بالنيابة عن المجموعة العربية، وممثل وفد دولة قطر بالنيابة عن الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، وأود الاشارة الى اننا تطرقنا في إطار مناقشات هذه اللجنة الموقرة، لمواضيع هامة في شتى المجالات ذات الصلة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام 2030، وما يتوجب عمله استجابةً لتطلعات وطموحات شعوب ودول العالم لتحقيق الرفاهية والأمن والعيش بسلام، بما لا يدع مجالاً لتجاهل توازي عملية بناء السلام واستدامته.

فكيف لنا أن نرى إمكانية بلوغ دولة فلسطين للتنمية المستدامة بحلول عام 2030 إن لم يتمكن شعبها من العيش بأمنٍ وسلام، فضلاً عن عدم قدرتهم على المحافظة على ارثهم التاريخي ومقدساتهم الدينية بسبب التعديات والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة المخالفة للقوانين والأعراف الدولية، فلا يمكن تحقيق التنمية الكاملة دون احلال السلام، كون ان معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي إلا عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمرجعيات التي اكدتها مبادرة السلام العربية، لتمكين الفلسطينيين من رسم مسار يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

يؤسفنا ما استقصيناه من تقرير الأمين العام قيد البحث، المعد من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والذي يبين للعالم اجمع الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير الاخلاقية والتي تمر دون محاسبة، لا سيما تلك التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يطال كل نواحي الحياة ويؤثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإن الشعب الفلسطيني ينتظر من الأمم المتحدة، تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه، تحقيقاً للسلام والأمن الدوليين.

ونجدد رفضنا لجميع الخطوات الإسرائيلية الاستفزازية والعدوانية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأراضي الفلسطينية فضلاً عن استغلالها واستنزافها الموارد الطبيعية الفلسطينية، ونكرر مطالبة إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لإنهاء حصارها غير القانوني لقطاع غزة فوراً وبدون شروط وفتح كل المعابر وفقاً لالتزاماتها الدولية، ووقف كافة الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي المحتلة والالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبما يؤدي إلى الانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها.

ونؤكد هنا على موقف دولة الكويت الثابت والراسخ في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني صاحب هذه القضية العادلة ونشاطهم الأمل لإنهاء هذا الاحتلال الواقع على دولتهم من قبل الكيان الإسرائيلي القائم بالاحتلال، وندين في الوقت نفسه كافة السياسات والممارسات الإسرائيلية الوحشية في الأراضي المحتلة التي لا يمكن تبريرها أو السكوت عنها، فالاحتلال بحد ذاته انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويجب إنهاؤه باعتباره أساس المشكلة والصراع في المنطقة.

وكما نؤكد على دعمنا الكامل لنيل الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة، بما فيها حق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وننتهز هذه الفرصة لنحي قيادة وشعب دولة فلسطين على صمودهم وإصرارهم في سبيل استعادة أرضهم وحقوقهم ومقدساتهم، وأود أن أؤكد على التزام بلادي الكويت بقيادة حكومة وشعباً بمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إنطلاقاً من موقف بلادي الثابت والتاريخي المساند للحق الفلسطيني والداعم القضية الفلسطينية والمؤكد على أن القدس عاصمة فلسطين الأبدية والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقد استجبنا مؤخراً في تقديم ما يقارب الـ 50 مليون دولار أمريكي للتخفيف من حدة أزمة التمويل التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتي تشكل عاملاً آخر لا يؤدي سوى تفاقم أوضاع الفلسطينيين.

السيد الرئيس،،،

وفي الختام، تجدد بلادي الكويت دعمها لجميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين على المستويين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على اراضيها ومواردها الطبيعية، مطالبين في الوقت نفسه المجتمع الدولي بمواصلة مساعيه وجهوده للضغط على إسرائيل والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة ولإنهاء معاناتهم التي طال امدها على مدى الـ 51 عاماً.

شكراً السيد الرئيس،،،